

الندوة الدولية " القدس : التاريخ والمستقبل " (٢٩ - ٣٠ أكتوبر ١٩٩٦م)

مركز دراسات المستقبل - جامعة أسيوط

القدس .. بين مخاطر التهويد والمسئوليات العربية والإسلامية

لواء أركان حرب حسام سويلم

كاتب بالأهرام

مقدمة

لم يعد خافياً على أحد أبعاد المخطط الإسرائيلي لاستكمال تهويد مدينة القدس ، وإزالة ما تبقى من هويتها العربية والإسلامية ، فقد كشفت حكومة نيتانياهاو عن أبعاد هذا المخطط الذى يحظى بإجماع إسرائيلي لا يتوافر لأى قضية أخرى ، ويسعى لتحقيق هدف إسرائيل القديم والحديث والمتمثل فى " القدس الكبرى الموسعة ، عاصمة إسرائيل الموحدة والأبدية ، يهودية نقية ، وكتلة استيطانية ضخمة ، ، تمزق مرة وإلى الأبد الوحدة الجغرافية للضفة الغربية " .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، أقدم الإسرائيليون على ارتكاب سلسلة من الجرائم والاعتداءات ، كان أخطرها ولا زال تلك المتعلقة بالمسجد الأقصى ، الذى يعتبر واحداً من أهم ثلاثة مقدسات إسلامية أمر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمين بشد الرحال إليها ، بدءاً بمحاولة إحراقه فى ٢١ أغسطس ١٩٦٩ ، ثم مئات الاعتداءات التى تجرى ضده وضد المصلين فيه يوميا طوال تسعة وعشرين عاماً منذ احتلال القدس فى يونيو ١٩٦٧ وحتى الاعتداء الأخير والمتمثل فى افتتاح نفق (حتشمونائيم) ، فقد ارتكبوا هذه الجرائم - ولازالوا - وهم يحملون حلمهم المزيف ببناء ما يسمى بهيكل سليمان مكان المسجد الأقصى ، فى حين أكدت كل الحفريات والآثار التى وجدت حول الحرم وتحت أساساته عدم وجود أية آثار يهودية ، إنما حفلت الأرض بكل ما يؤكد على عروبة القدس

وإسلامها ، ويؤكد عمق صلتها بالعرب والإسلام ، وأن الذين بنوا مدينة القدس منذ أكثر من ستين قرنا ، والذين عمروها طوال تلك القرون كانوا من العرب ، وأن الغزوات التي طرأت على القدس والحملات التي استهدفها لم تدم كثيرا على أرضها ، أكثر مما دامت الحملة الصليبية (مائة عام) ، وأن تاريخ هذه المدينة يرتبط ارتباطا وثيقا بتاريخ المنطقة والشعوب التي عمرتها ، وقد أصبحت بعد الفتح الاسلامي ثالث المدن المقدسة في العالم الاسلامي بعد مكة والمدينة المنورة .

إن المتتبع للممارسات والنوايا الإسرائيلية تجاه القدس ، والتي تستهدف تهويدها ، يستطيع أن يفهم أن إسرائيل بحكومتها العمالية والليكودية ، تريد أن تفهم العرب جميعا أن القدس التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧ قد (استعيدت) ولا مجال للتفاوض بشأنها ، رغم كل القرارات الدولية العديدة التي اتخذت في هذا الصدد ، والمواقف المعلنة للدول الكبرى . لذلك فإن تفجر الموقف في الضفة الغربية وغزة على النحو المأساوي الذي شهده العالم في شهر سبتمبر الماضي ، لم يكن فقط بسبب افتتاح ذلك النفق - وهو نفق تم شقه منذ أربع سنوات في عهد حكومتى رابين وبيريز ، إلا أنه لم يفتتح تجنباً لإثارة مشاكل لم تكن إسرائيل مستعدة لها آنذاك ، خصوصا في وقت كان كل منهما حريصا على الترويج لفكرة الشرق الأوسطية ، وما يتطلبه ذلك من التأكيد على إظهار رغبة إسرائيل في استكمال عملية السلام حتى تحقق أهدافها النهائية المتمثلة في اختراق المجتمعات العربية سياسيا وأمنيا واقتصاديا واجتماعيا - بل كان تفجر الموقف الأخير بسبب مجموعة من الممارسات العنيفة والمتشددة حرص ناتنياهو على إظهارها للعالم أجمع والعرب خاصة ، باعتبارها سمة حكمه لإسرائيل في تعامله المستقبلي مع الدول الأخرى في المحيطين الإقليمي والدولي خلال السنوات القادمة وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين ، لذلك جاءت عملية الإعلان عن افتتاح النفق وسط مظاهرة سياسية وإعلامية متعمدة من جانب الحكومة الإسرائيلية ، لتمثل تحديا صارخا وسافرا ليس فقط لمشاعر الفلسطينيين ، ولكن لمشاعر جميع العرب والمسلمين ، وبمثابة سؤال استفزازي يطرحه نيتانياهو في وجه كل العرب والمسلمين يقول فيه: "هائحن نفعل ما نريد ، أرونا ماذا تقدرون أنتم على فعله في مواجهتنا؟! "

ولقد تأكد هذا المعنى عادة إعلان النتائج الرسمية للانتخابات الإسرائيلية وفوز نيتانياهو برئاسة الوزارة ، وعلى وجه التحديد فى ٤ يونيو الماضى عندما نشرت صحيفة (يديعوت أحرונوت) حديثا مع (دورى جولد) المستشار السياسى لنيثانياهو ، والذي يوصف بأنه (كيسنجر إسرائيل) . فى هذا الحديث طرحت الصحيفة عليه السؤال التالى : " لقد قال ناثانياهو أن القدس ستبقى موحدة وتحت السيادة الإسرائيلية ، فما الذى يمكن للفلسطينيين أن يأملوا بالحصول عليه ؟ " فأجاب جولد : "إن من يظن أن الحكومة الجديدة ستتنازل فى موضوع السيادة على القدس ، عليه أن ينسى ذلك " . أما (يهودا اولمرت) عمدة القدس الليكودى فقد أجاب على هذا السؤال بأسلوب أكثر صراحة ووضوحا حين قال : "هذه مدينة يهودية ، انسوا الحديث عن أية تسوية ، أنا لست على استعداد لتطوير المدينة لكى يتدفق عليها الآلاف من العرب ، لا أريدهم أن يأتوا إلى هنا .. والاختلاط بهم ليس فى صالح المدينة ، إن نسبة اليهود حاليا فى المدينة تبلغ ٧٢٪ ولابد من زيادتها .. سأقوم بتوسيع القدس باتجاه الشرق وليس باتجاه الغرب ، وأستطيع أن أصنع الأحداث على الأرض كى أتأكد أن المدينة ستبقى تحت سيطرة إسرائيل إلى الأبد " .

لذلك فإنه إزاء قضية القدس ، لا يختلف نيتانياهو كثيرا عن أسلافه منذ ١٩٦٧ ، وإن كان أكثرهم تحديا لمشاعر العرب والمسلمين ، فقد كان هذا هو موقف كل من ليفى أشكول ، وجولدا مائير ، ومناحم بيجين ، ورابين ، وشامير ، وبيريز ، إلا أن الأخطر فى موقف نيتانياهو أنه يريد أن يعبر بإسرائيل إلى القرن الحادى والعشرين بإعادة بناء ما يسمى بهيكل سليمان ، وذلك على أنقاض المسجد الأقصى ، وإذا استقرأنا تصريحاته جيدا ، وحللنا ممارساته ، سنجدها جميعا تقود نحو هذا الهدف ، حيث ينتقل الصراع من تهويد القدس إلى تهويد المقدسات الإسلامية فيها ، من خلال بسط السيطرة الإسرائيلية عليها ، وهو تحول خطير فى مسار الصراع العربى - الاسرائيلى لن تقتصر نتائجه على ساحته التقليدية فى أرض فلسطين والمناطق الأخرى المحتلة ، بل سيمتد على رقعة العالم العربى والإسلامى كله ، وما يمكن أن يترتب على ذلك من تعديات على المصالح الدولية والأمن والسلام العالميين .

ماذا تعنى القدس الكبرى ؟

يستهدف المخطط الإسرائيلي المصنوع للقدس بمعرفة مهندس الاستيطان (أرنيل شارون) منذ حكومة بيجين ، أن تكون القدس فى عام ٢٠٠٠ بمثابة مدينة كبرى (متروبوليتان) تمتد غربا باتجاه تل أبيب ، وجنوبا باتجاه حلحول والخليل ، وشمالا إلى ما وراء رام الله ، وشرقا حتى حدود أريحا ، وهو ما يعنى الضم الكامل للقدس القديمة التى تحولت بالفعل إلى مستعمرة يهودية ، وبذلك تبلغ مساحة القدس الكبرى ٢١٪ من مساحة الضفة الغربية ، مما أدى إلى تقسيم الضفة إلى قسمين تتلغ القدس الكبرى حوالى ربعها ، وفى ذلك كتب (وان يهب) فى صحيفة (عل همشار) فى ١٩٩٥/٢/١ عن القدس الكبرى : "إن مساحة القدس وصلت إلى ذروتها فى عهد الهيكل الثانى ، وامتدت المدينة فى العهدين القديم والحديث إلى أن تم توحيدها بعد حرب يونيو ١٩٦٧ على مساحة بلغت حوالى ١٨٠٠ دونم (٢ كم ٢) ، ووصل عدد سكانها إلى حوالى ٢٠٠ ألف نسمة ". ويضيف (يهب) قائلا : " منذ عام ١٩٦٧ ، تعمل إسرائيل على توسيع حدود القدس بدون توقف ، فتشيد الأحياء الكبيرة التى تعتبر من الناحية العملية (مدنا تابعة) حول (القدس الكبرى) ، لذلك يتم اليوم تشييد ٦٠٠٠ وحدة سكنية جديدة ابتداءً من مستوطنات (جفعات اوديم) فى الشرق ، و(بيتار) و(هاأردر) فى الغرب حيث تشكل هذه المنطقة الطوق الخارجى لضواحي القدس ، وسيؤدى هذا الامتداد الهائل - حوالى ٣٠ كم طولاً و ٢٥ كم عرضاً - إلى وجود إحدى أكبر المدن الكبرى فى العالم ، إذ ستبلغ مساحتها حوالى ٨٤٠ كم ٢ ، كما سيؤدى إلى ضم عشرات المدن والقرى إلى مجال نفوذ بلدية القدس ". ويوضح (يهب) أن المخططات الهيكلية للقدس الكبرى بدأت فور احتلال قسمها الشرقى ، وكان طاقم خبراء قد أعد فى عام ١٩٨٣ الخريطة التى توضح تنظيم مناطق المدينة ، وباستلام حزب العمل السلطة ، لم يتوقف هذا الطاقم عن التخطيط وفقاً للأهداف السابقة ، كما أن **قانون (تشييس) قد تبنى مخططات القدس الكبرى** ، ومثله فى ذلك وزارات البناء والإسكان ، والتطوير ، ووزارات أخرى تقدم الخدمات والأموال للمستوطنات وسكانها فى القدس الكبرى .

ومن الواضح أن مخططات القدس الكبرى تستهدف الضم العملى للمناطق الخالية حول القدس لإسرائيل ، حتى وإن تم تمويه ذلك بهذه الصورة أو تلك ، وأما التطلعات الخفية فتشير إلى أنه يجب أن تبقى مناطق خاصة ذات ارتباط عملى واضح بالقدس ، هذا إذا لم يتم فرض القانون الإسرائيلى نفسه . ويقول (نداب شرجاى) فى صحيفة هاآرتس فى ١٩٩٥/١/٢٠ : "يرتكز أحد الخيارات التى عرضتها لجنة الخبراء ، على التعامل مع حدود المدينة من حيث تقسيمها إلى سبعة ألوية هى : القدس بحدودها الحالية، محطة يهودا وتشمل مستوطنة جوش عتسيون ، منطقة بنيامين ، منطقة رام الله والبيره مع تعديلات حدودية ، ومجلس محلى من حدود بلدية القدس حتى شارع آلون ريمشور ادوميم، لواء بيت لحم مع تعديلات مختلفة ، ومجلس لوائى ماعيلون . ووفقا لهذا الاقتراح سيكون هناك ثلاثة ألوية بأغلبية يهودية كبيرة : القدس ، ومعالية أدوميم ومنطقة بنيامين ، وسيتم تزويد المدينة باحتياطى الأراضى فى المستقبل من خارجها " . هذه هى إستراتيجية إسرائيل لضم مناطق عربية حول القدس تحوى مدناً صغيرة وقرى فى إطار الضم والقضم .

وسيترتب على مضاعفة مساحة القدس ثلاث مرات ، وإحاطتها بتسع وثلاثين مستوطنة من الخارج وخمس عشرة مستوطنة داخل القدس الشرقية لتصبح إسرائيل الكبرى ، وهو المشروع الذى تتدفع السلطات الإسرائيلية فى تنفيذه بكل قوة ، وإتمام معاملته قبل حلول مفاوضات الوضع النهائى هذا العام ، أن تبسط إسرائيل هيمنتها على مدن بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحورجنوب القدس وقراها ، وذلك بغية إحداث فصل كامل بين شمال الضفة وجنوبها ، وهو ما يشكل خطرا على الضفة برمتها ، لأن توسيع القدس يعنى إنشاء عدد من الأنفاق بين المستوطنات التى تقع داخل القدس والمستوطنات الجنوبية ، كذلك شبكة ضخمة من الطرق السريعة حول المدينة وشبكة أخرى من الطرق فى أراضى الضفة لتيسير نقل الإسرائيليين بين القدس والمستوطنات دون المرور بالمدن والقرى الفلسطينية . ويسعى شارون حاليا إلى إنجاز طريقين ، يربط الطريق الأول جنوب رام الله بالضفة الغربية بشمال القدس مروراً بمطار يجرى بناؤه فى حى (اتاروت وبيجات زيف) بالقدس (تبلغ تكلفته ٣٣ مليون دولار) وينتهى العمل فيه عام ١٩٩٨ ، أما الطريق الثانى فهو بين السهل الساحلى ومجموعة المستوطنات حول القدس ، وتتكلف

خطة الطرق ١٦٦ مليون دولار . وهكذا فإنه على الطبيعة لن تكون هناك عمليا ضفة غربية يمكن أن يقوم فيها حكم ذاتي ، بل هناك (جزر مدينية) أشبه بمعازل السود في جنوب إفريقيا إبان الحكم العنصري ، ولن تصلح تلك الجزر إلا لبلديات في أحسن الأحوال ، وليست كيانا يحكم ذاتيا ، خصوصا وأن مشروع شارون يستهدف - بجانب دمج شرق وغرب القدس وتطويق القدس بحزامين من المستوطنات - تحويل الأحياء العربية في مدينة القدس إلى (جيتوات) فقيرة معزولة ، ثم تفتيتها إلى وحدات سكنية صغيرة جدا ، يسهل بعد ذلك استئصالها أو نزعها أو تصفيتها ذاتيا .

تهويد القدس

نشرت صحيفة الأوبزرفر في ١٢ يونيو ١٩٩٦ وثيقة إسرائيلية سرية ، تظهر أن حكومة نيتانياهاو أعدت خططا لالتهام القسم الشرقي العربي من القدس ، وتخفيض عدد سكانه بدرجة كبيرة يصبحون معها مجرد أقلية بسيطة جدا لا أهمية لها على الإطلاق ، وبذا يتم القضاء على كل آمال الفلسطينيين باسترداد مدينتهم أو حتى مشاركة الإسرائيليين في اعتبار المدينة عاصمة مشتركة .

وإذا استعرضنا الممارسات الإسرائيلية في القدس منذ احتلالها في يونيو ١٩٦٧ ، فسوف نجد أنها تتجه كلها في اتجاه تهويد المدينة بكاملها . فبعد أن ضمت قسميها الشرقي والغربي بالقوة بزعم توحيد المدينة ، أعلنت السلطات الإسرائيلية في ٢٨ يونيو ١٩٦٧ عن تطبيق القانون الإسرائيلي والإدارة على القدس الشرقية ، وأقرنت ذلك بعدة إجراءات تضمنت إبعاد أشخاص وتدمير منازل عربية ومصادرة واستملاك أراض عربية بموجب دعاوى أمنية . كلها إجراءات غير شرعية أثارت غضب الكثير من دول العالم ، لكونها استهدفت تغيير ملامح القدس ، مما أدى بالجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إعلان قرارها رقم ٢٣٥٣ في ٤ يوليو ١٩٦٧ ببطالان هذه الإجراءات الإسرائيلية وإلغائها والامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه التأثير على معالم القدس ، وقد انتقدت الجمعية العامة هذا الموقف في قرارها رقم ٢٣٥٤ بتاريخ ١٤ يوليو ١٩٦٧ ، كما أصدر مجلس الأمن عدة قرارات دعا فيها إسرائيل لوقف إجراءاتها لتهويد المدينة ، كان القرار الأول رقم ٢٥٢

فى ٢١ مايو ١٩٦٨ ، والثانى رقم ٢٦٧ فى ٣ يوليو ١٩٦٩ ، والثالث رقم ٢٧١ فى ١٥ سبتمبر ١٩٦٩ ، والرابع رقم ٢٩٨ فى ٢٥ سبتمبر ١٩٧١ ، حيث أدان مجلس الأمن فى هذه القرارات إسرائيل وأعلن أن الإجراءات المتخذة من قبلها لتغيير معالم القدس باطلة وتعارض مع مبادئ الأمم المتحدة ، وطالبها بالامتناع عن اتخاذ إجراءات لاحقة يمكن أن تغير من معالم المدينة المقدسة . كذلك تبنت الجمعية العامة أيضا قرارها رقم ٣٠٠٥ فى ١٥ ديسمبر ١٩٧٢ الذى أكد على بطلان جميع الإجراءات المتخذة من قبل إسرائيل بالاستيطان فى الأراضى العربية المحتلة بما فيها مدينة القدس .

إلا أن إسرائيل ضربت بهذه القرارات الدولية عرض الحائط ، واستمرت فى إجراءاتها لتهود المدينة وتدنيس الأماكن المقدسة ، وفى تصريح رسمى لوزير الشؤون الدينية الإسرائيلى فى ١٢ أغسطس ١٩٦٧ أعلن بأن حكومته تنظر إلى موقع مسجد عمر على أنه ملك لهم ، كما أكد أيضا على أنه فيما يتعلق بالحرم الإبراهيمى الشريف فهو ملك لهم أيضا منذ زمن داود ، وبالإضافة لمحاولاتها حرق وتدمير الأماكن المقدسة فى المدينة ، فقد قامت بحفريات فى شرقى القدس ، حيث تم تدمير حى المغاربة التاريخى الذى شيد عام ١٣٢٠م ، وتحويله إلى ساحة انتظار سيارات أمام ما يسمى بحائط المبكى ، كذلك تفجير وجرف مئات المنازل العربية وطرد آلاف العرب من مساكنهم ، وقد أعربت منظمة اليونسكو عن قلقها إزاء المحاولات الإسرائيلية لتدمير الأماكن التاريخية والمقدسة فى القدس فى أكثر من مرة ، وطالبت إسرائيل بإيقاف إجراءاتها ، وأذرت فى توصية لها فى ٢٠ نوفمبر ١٩٧٤ " أن التغيرات التى حدثت منذ عام ١٩٦٧ فى المدينة تعتبر خطيرة جدا ، وإذا كان لهذه التطورات أن تستمر ، فإن شخصية المدينة وطابعها الفريد وتقدمها الروحي المدهش سيقضى عليه فى وقت قصير".

وفى الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٠ صادرت الحكومة الإسرائيلية ٢٥ ألف دونم من الأراضى العربية ، وهو ما يزيد عن ٤٠٪ من القدس الشرقية . وفى عام ١٩٨٠ صادرت الحكومة أيضا ما يزيد عن ٦٠٠٠ دونم ، وفى سنة ١٩٩٠ صادرت البلدية والحكومة ٨٠٠ دونم إضافى من الأراضى العربية ، وبالطبع كانت كل حلقة من حلقات المصادرة تعنى تقليصا للأراضى العربية من ناحية ، وحشدا للمستوطنات والمستوطنين من ناحية ثانية . وفى سنة ١٩٨٠ عقب إصدار الكنيست قانونا أساسيا نص على توحيد

القدس وجعلها عاصمة لإسرائيل ، بدأت الحكومة باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتحقيق هذا الهدف ، مثل نقل مكتب رئيس الوزراء ومقار الوزارات إلى المدينة ، ومطالبة السفارات بنقل مقارها من تل أبيب إلى القدس ، وقد قوبل هذا القرار بمعارضة دولية تمثلت في صدور قرار مجلس الأمن رقم ٨٤٧ عام ١٩٨٠ باعتبار ذلك الإجراء باطلا ، وعدم الاعتراف بأية إجراءات أخرى تتخذها إسرائيل في القدس العربية .

إلا أن إسرائيل - كعادتها - لم تعبأ بهذا القرار واستمرت في تنفيذ سياستها لاستكمال تهويد المدينة ، حيث جرى تكديسها باليهود الوافدين ، حتى أصبحت القدس تضم ٧٠٪ من المستوطنين ، وتم ذلك عبر خطوات عدة نشطت منذ عام ١٩٦٧ . للإحصاءات الرسمية ، فقد تم بناء ٦٠ ألف وحدة سكنية بالقدس منذ سنة ١٩٦٧ ، وهناك الآن عشرة آلاف وحدة أخرى قيد البناء ، والتخطيطات المستقبلية تشمل أكثر من ٤٠ ألف وحدة سكنية . وفي مقابل الكم الضخم من المساكن التي تبنى لليهود ، يلقى الفلسطينيون عنتا كبيراً في الحصول على رخص البناء في أحيائهم ، ولا يسمح لهم بأى حال بالحصول على أكثر من ١٢٪ من مجموع الرخص المخصصة للمدينة كلها ، وهو تقدير وضع بمعرفة الحكومة الإسرائيلية لتحجيم عدد السكان العرب في القدس ، بحيث لا تتجاوز نسبتهم في العقد الحالي ٢٨٪ من إجمالي السكان . ففي مقابل ٧٠ ألف وحدة سكنية خصصت لليهود منذ عام ٦٧ ، لم يسمح للفلسطينيين ببناء أكثر من ٣٥٠٠ وحدة فقط في القدس الكبرى منها ٤٣٥ وحدة في القدس الشرقية . ولأجل التضييق على الفلسطينيين ، فإن التعليمات الإسرائيلية تقضى بقصر البناء على المناطق الواقعة بين الأحياء السكنية ، وتعتبر معظم المناطق العربية مفتوحة لا يسمح بالبناء فيها ، في ذات الوقت يتم تغتيت المناطق العربية الصالحة للبناء ، سواء بشق الأراضي من أجل بناء الطرق ، أو إقامة مساحات خضراء ، أو بتقليل مساحة الأراضي المسموح بالبناء فيها ، بحيث لا تتجاوز ٢٥٪ فقط . وفي هذا الصدد يضرب المثل في التضييق على الفلسطينيين في البناء بما جرى لأهالي منطقتي (بيت حنينا) و (شعفاط) التابعتين لبلدية القدس ، فقد جمدت البلدية في أوائل السبعينات رخص البناء القليلة التي كانت تعطيها للعرب في البلديتين ، ووعدت بعد أن صادرت أراضٍ واسعة منهما معاً ، بأن تضع خطة شاملة لبناء ١٨ ألف وحدة سكنية خاصة للفلسطينيين ، ومضت عدة سنوات لم تف فيها الحكومة الإسرائيلية بالتزاماتها ، وانتهت

المماطلات بالموافقة على بناء ٧٥٠ وحدة فقط يدخل فيها الوحدات المقامة فعلاً ، وعندما أخذ أهالى البلدين فى مباشرة البناء فوجئوا بقيود أخرى تتمثل فى ضرورة ترك مساحات خضراء وأماكن للمرافق العامة ، كذلك ضرورة الحصول على موافقات أصحاب الأراضى ، ومعظمهم مقيم فى الخارج أو مهجرون ، ومن المستحيل جمعهم جميعاً لأخذ موافقتهم على مشروع البلدة. وبذلك توصل سكان البلدين إلى خلاصة مفادها أنه لا أمل لهم فى إضافة أية وحدات سكنية جديدة ، وعليهم أن يختاروا بين أمرين : إما الاستمرار فى الحياة اليائسة التى يعيشونها ، أو النزوح إلى مكان آخر ، وهذا بالطبع ما يتمناه الإسرائيليون ويضغطون بشدة لأجل تحقيقه .

وأول ما شرعت فيه حكومة نيتانيا هو ، هو استكمال مشروع شارون القديم الذى وضعه أمام حكومة شامير ، والمعروف بـ (شارون ٢٦ بوابة حول القدس) ، والذى يهدف إلى سد الفجوات فى الطوق الاستيطانى داخل الأحياء الفلسطينية ، بمجموعات سكنية . وتقوم طريقة شارون فى العمل الاستيطانى على ثنائية (الأحرمة والبؤر) لتطويق التجمعات العربية بالمستوطنات ، ثم الاندفاع داخلها عبر تركيز البؤر الاستيطانية والأحياء اليهودية (كإسفين) ما تلبث أن تتوسع حتى تفتت ما تبقى من مجتمعات عربية توطئة لتصفيتها بعد تحويل حياة العرب فيها إلى جحيم . وخلال الشهور القادمة ستتركز خطة شارون على استكمال أهداف الاستيطان فى مناطق الشيخ جراح ، والصوانة على جبل الزيتون ، منطقة رأس العمود ، ووادى حلوة فى سلوان ، وحى الصلعة فى جبل المكبر. وفى خطة الإسكان الجديدة سيتم بناء ١٠٠٠٠ شقة لليهود المتدينين فى القدس ، منها ٦٥٠٠ شقة بالقرب من المدخل الرئيسى للمدينة ، وذلك حتى نهاية ١٩٩٨ وذلك كالأتى : ٧٠٠٠ شقة فى منطقة العاد (مازور) وهى مدينة دينية جديدة مخطط لها فى منطقة (موديعين) ، و ١٠٠٠ شقة فى منطقة (روس هاعين) ، وعلى أرض مستوطنة (زنوح) القريبة من بيت شمس ثم التخطيط لبناء ٢٣٠٠ شقة . كذلك تضم الخطة بناء ٣٠٠٠ شقة فى القدس بدون تفاصيل . حيث تتجه النية إلى إقامة حى سكنى جديد فى دائرة (شندلر) عند المدخل إلى (ناطا يعقوب) وإقامة حيين سكنيين دينيين بالقرب من المدخل الرئيسى لمدينة القدس ، الحى الأول فى هضبة (ألوانا) ٢٥٠٠ شقة ، وسيكون استمراراً طبيعياً لحى (زموت) فى شمال المدينة الذى أصبح دينياً فى أغلبه ، أما الحى

الثاني فمخطط له في (وادي الأرز) القريب من حي (نفقوح) حيث سيتم بناء ٤٠٠٠ شقة أما في المدينة الدينية (بيتار) جنوب القدس فيخطط لبناء ٩٠٠ شقة وهناك ٥٥٠٠ شقة إضافية في مرحلة التخطيط كما يدرس المتدينون في الفترة الأخيرة إمكانية إنشاء حي سكني في مستوطنة (معالية أوميم) شرقي القدس وتخطط إسرائيل حالياً لمصادرة ٤٤٠٠ دونم من الأراضي العربية لتوسيع الإسكان اليهودي في ضواحي القدس ، وأصبح الفلسطينيون اليوم يملكون ١٠٪ من أراضي القدس الشرقية ، ويوجد ٤٪ من الأراضي متنازع عليها ، والباقي هو حوالي ٨٥٪ .

ومن الواضح أن الهدف من وراء هذا التخطيط ، هو إحداث تغيرات ديموجرافية في القدس ، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الكثافة السكانية اليهودية .. سواء عن طريق نقل مجموعات من المستوطنين أو جلب عشرات الآلاف من المهاجرين الجدد لتوطينهم في المستوطنات ، وهو ما يساعد ضمناً على تخفيف ضائقة السكن في إسرائيل وخلق مراكز جذب جديدة في القدس ينقل إليها شباب المستوطنين حديثي الزواج مما يشجع على الزواج والإنجاب ويصلح الخلل الديموجرافي الذي تعاني منه إسرائيل ، وتتواجد هذه الكتل السكانية الاستيطانية حول وداخل القدس بجوار مناطق تجمع السكان العرب . ومع الاهتمام بتطوير البنية الزراعية والصناعية في هذه المستوطنات وما يعنيه ذلك من منافسة للإنتاج الزراعي العربي ، يجري امتصاص الأيدي العاملة العربية ودمجها في سياسة العمل الإسرائيلي نظراً لعدم قدرة المزارعين العرب على منافسة الإسرائيليين بسبب ما يستخدمونه من أساليب تكنولوجية حديثة في الزراعة غير المتوفرة للعرب .

وفي القدس المطوقة والمختربة والمخنوقة بالحصار ، يشتد التضييق على سكانها العرب بأشكال مختلفة تبدأ بمصادرة الأراضي لأغراض أمنية وشراء الأراضي التي يملكها العرب بأسعار مغرية ، وذلك من خلال وسطاء وشركات أجنبية وهمية في قبرص والبرازيل والولايات المتحدة ، وتقديم إعراءات مادية لترك المدينة ومنع إصدار تراخيص البناء أو الترميم ، ومنع الذين يعملون في خارج القدس من الإقامة داخلها بدعوة أن مراكز حياتهم خارجها ، وسحب بطاقات الهوية من فلسطينيي القدس وهو إجراء غير قانوني حتى بموجب القانون الإسرائيلي نفسه (تم سحب ١٠٠٠ بطاقة حتى الآن) . ومن وسائل الحكومة الإسرائيلية للقضاء على المواطنة الفلسطينية لعرب القدس ، إغراؤهم

على التجنس بالجنسية الإسرائيلية التي يمكن أن تمنحهم مزايا عديدة خصوصاً في مجال حرية السفر والتنقل الداخلي والالتحاق بالمدارس (ارتفع عدد المتجنسين بالجنسية الإسرائيلية من ٧٠٠ إلى ٢٧٠٠ فلسطيني) ، هذا بالطبع إلى جانب مطالبة حكومة نيتانياهـ بإزالة جميع الرموز الفلسطينية الرسمية الباقية في القدس الشرقية وعددها ١٥ مركزاً في مقدمتها بيت الشرق. كما لم يتورع الإسرائيليون عن نبش مقابر المسلمين في باب الأسباط بدعوة توسعة الشارع المؤدى إلى باب المغاربة وسلوان ، كذلك فرض مجموعة من الضرائب المتنوعة على سكان القدس العرب ، هذا إلى جانب السعي إلى إضعاف البنية الاجتماعية لعرب القدس من خلال تشجيع الشباب الفلسطيني لسلوك طريق الانحراف ، خصوصاً بواسطة المخدرات .

وهكذا .. من خلال تفرغ القدس من سكانها العرب بشتى الوسائل التي تتفاوت في شدتها من انتزاع المواطن الفلسطيني من حقه في الإقامة في القدس ، إلى الاستيلاء على المنازل العربية ، وتوسيع عمليات الاستيطان داخل البلدة القديمة ... إلى غير ذلك من إجراءات القهر المعروفة ، انخفض عدد الفلسطينيين في القدس الشرقية إلى ١٥٤ ألفاً بينما عددهم في القدس الغربية لا يكاد يذكر. أما عدد اليهود الذين زرعوا في القدس العربية كمستوطنين بعد تقطيع أوصالها ، فقد أصبح ١٦٨ ألفاً. أما مجموع سكان القدس بقسميها الغربي والشرقي فقد أصبح ٥٥٥ ألفاً بينهم ١٥٥ ألفاً من العرب بنسبة ٢٨٪ بينما نسبة الإسرائيليين ٧٢٪ وعددهم ٤٠٠ ألف ، وهم الذي كانوا نصف هذا العدد في عام ١٩٦٧ .

وإمعاناً في تهويد القدس لجأت الحكومة الإسرائيلية إلى إغلاقها أمام مواطني الضفة وغزة، وعمدت إلى فصلها عن باقي الأراضي العربية المحتلة ، غير عابئة بمعاناة سكان تلك الأراضي الذين يرتبطون بالقدس ارتباطاً وثيقاً في المجالات الدينية والثقافية والاجتماعية ، فكانت النتيجة أن تقطعت الأواصر بين الأسر ، ولم يعد المرضى قادرين على العلاج بمستشفياتها ، كما لم يعد معلمو الضفة وهم كثيرون قادرين على دخول القدس ، حيث يتم الحصول على تصاريح إسرائيلية لدخول المدينة . ولم تكتف الحكومة الإسرائيلية بذلك ، بل أصدرت قانوناً خاصاً بالمدينة يعاقب بالسجن لمدة ثلاث سنوات وغرامة قدرها ١٠٠ ألف دولار لأي شخص ينشئ مؤسسة فلسطينية في القدس ، وذلك

بهدف إجهاض حلم الفلسطينيين فى أن تكون القدس الشرقية عاصمة لهم فى يوم من الأيام ، كما رفضت فى ذات الوقت السماح بإقامة أى مكاتب للدول الأخرى التى تريد أن تقدم مساعدات للفلسطينيين فى القدس الشرقية وألزمتهاففتح تلك المكاتب فى غزة أو أريحا ، هذا فى ذات الوقت الذى طالبت فيه إسرائيل كثيراً من الدول بنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس .

وتعتبر حكومة إسرائيل نفسها فى سباق مع الزمن من أجل استكمال تهويد المدينة وحصارها بالمستوطنات وعزلها عن باقى أراضى الضفة الغربية ، وتفرغها من سكانها العرب ، وذلك قبل التفاوض حولها حتى لا يكون هناك أصلاً موضوع للتفاوض ، وكأنهم يريدون وضع الفلسطينيين والعالم كله أمام أمر واقع مرفوض ، وإعطاء الإحياء بأن قضية القدس قد انتهت بعد أن أصبحت مدينة موحدة تحت السيادة الكاملة لإسرائيل . أما فيما يتعلق بأمور العبادة لأصحاب الديانات غير اليهودية ، فإن حكومة إسرائيل تسمح لهم بالوصول إلى الأماكن التى يريدون أن يتعبدوا فيها بما يتفق مع القوانين الإسرائيلية .

التآمر على المسجد الأقصى

يوجد فى القدس ٢٦٠ أثراً دينياً أبرزها بالطبع المسجد الأقصى ومسجد الصخرة ، ويعتبر أخطر أهداف خطة تهويد القدس هو ما يتعلق بالمسجد الأقصى ، حيث تستهدف الخطة تقويضه بزعم إقامة ما يسمى بهيكل سليمان على أنقاضه . وقد استخدمت إسرائيل لتحقيق هذا الهدف أساليب مختلفة ، كان آخرها النفق الذى تم شقه بطول ٤٨٨ متراً بمحاذاة السور الغربى للحرم وفى المسافة الممتدة بين حائط البراق إلى باب الحرم المعروف بباب الناظر ، وهم فى ذلك يبحثون عن نفق مزعوم يربط بين العمرية وقبة الصخرة ، وصولاً إلى ما يسمى بالمذبح اليهودى الذى أشار إليه أحد العلماء الإنجليز تحت منطقة الصخرة المشرفة فى عام ١٨٦٧ ويريدون فى نفس الوقت الوصول من النفق إلى صحن المسجد للسيطرة عليه عندما يتم لهم ذلك ، كذلك الوصول من خلاله إلى بيت لحم بمحاذاة السور الجنوبى للمسجد . وبدلاً من أن يجدوا فى هذه الحفريات قواعد الهيكل الذى يحلمون بوجودها ، وجدوا الآثار الأموية والمملوكية فى الأرض أسفل

المسجد والمحيط به . وعلى عكس ما يتبع فى البحث عن الآثار فى كل دول العالم حيث تستخدم أساليب الحفر اليدوى ، فإن إسرائيل استخدمت آليات ضخمة بهدف مكشوف وهو تفويض دعائم المسجد والأعمدة والأسوار والجدران التى مضى على بنائها مئات السنين . ومن أجل إنشاء السبابة الكبرى أمام ما يسمى بحائط المبكى لتمكين الإسرائيليين من أداء صلواتهم ، فقد تم تدمير أحياء عريقة بأكملها ، مثل حى الشرق وحى الباشور وحى المغاربة ، بجانب مئات المنازل الأخرى ، هذا إلى جانب مصادرة متحف الآثار الإسلامية . وقد نجحت إسرائيل فى تهويد المنطقة المحيطة بالحرم الشريف بعد أن استولت على ٧٠٪ من الأراضى المحيطة به من الجهات الأربع ، وهى فى سبيلها إلى استكمال تهويد هذه المنطقة وعزلها عن باقى المناطق التى يسكنها المسلمون فى القدس الشرقية ، وتسعى حالياً إلى هدم الأبنية والقباب والمساكن المتواجدة فيها .

لذلك فإن مشكلة النفق ليس فى كونه يمر فحسب بمحاذاة السور الغربى للحرم القدسى ويهدد بتقويضه ولكنه يهدد أيضاً مئات المنازل والقصور والمدارس والزوايا الإسلامية التى تعود إلى العصر الأيوبي وعصر المماليك منذ القرن الثانى عشر ، وهى العمارات التى مازال أهل القدس يستخدمونها كمنازل لهم ، فإذا انهارت أصبح سكانها بلا مأوى . ومن ثم فإن النفق من ناحية يهدد سلامة العمارات الإسلامية ، ومن ناحية أخرى يؤدى إلى طمس معالم القدس الإسلامية . أما الأخطر من ذلك فإن استعمال النفق ، وهو فى الأصل شارع قديم تتفرع منه مجموعة شوارع أسفل العمارات المملوكية ، يهدد نظام (الاستاتيكو) الذى تتحدد بموجبه أحياء القدس السكنية والأماكن المقدسة لدى مختلف الطوائف منذ القرن الثالث عشر ، والذى كان البطل صلاح الدين الأيوبي قد أقامه بصورته هذه متبعاً تقسيم القدس ، كما كان قد رسم خطاها سيدنا عمر بن الخطاب فى العهدة العمرية وبقيت حتى العصور الحديثة ، وعاد البريطانيون إبان الانتداب فثبته ، ومازال سارياً بموجب قرارات الأمم المتحدة . لذلك يعتبر شق هذا النفق اعتداءً صارخاً على الحى الإسلامى وعلى نظام الاستاتيكو التاريخى وخطوة خطيرة فى الخطة الإسرائيلية لتهويد القدس ، لكونه يمر بمنصف الحى الإسلامى ، وأصبح من غير المستبعد أن يستيقظ المسلمون يوماً فيجدوا أسفل منازلهم حياً يهودياً جديداً بكنيس يهودى مقام فجأة !!.

وقد اتضح أن خطة إسرائيل لم تقتصر فقط على شق هذا النفق بل تشمل أيضاً شق أنفاق أخرى أسفل المسجد الأقصى والحي الإسلامي تزيد أطوالها عن ٢٠٠٠ متر فقد حددت الخطة ٢٩ نقطة للانطلاق منها وهو ما يهدد جميع المباني المقامة فوقها ، ذلك لأن تفريغ الأنفاق أثناء حفرها بالإضافة لتفريغ الهواء الذى يحدث نتيجة لذلك ، سيؤثر بالسلب على ثبات وقدره تحمل المباني فوقها . هذا بجانب ما كشفت عنه مجلة تدعى (جروزاليم ريبورت) من أن منظمات صهيونية طالبت نيتانياهو بإقامة مركز سياحي يطل على المسجد الأقصى ، يتم من خلاله شرح أهمية المكان الذى يقع فيه المسجد بالنسبة لليهود ، وأن النفق دليل على الحضارة اليهودية القديمة التى كانت موجودة فى هذه المنطقة كما يزعمون ، حيث ينسبون هذا النفق إلى الحشمانيين ، وبالتالي إضفاء صبغة تاريخية عليه. كذلك تحويل جزء من المدرسة التتكرية إلى كنيس يهودى، وإنهاء سيطرة الأوقاف الإسلامية على المسجد الأقصى بشكل تدريجى ، مع السماح للطلبة اليهود بدخول المسجد والصلاة فيه طبقاً لطقوسهم وذلك تنفيذاً لما وعد به نيتانياهو فى حملته الانتخابية عندما قال : "ضمان حق اليهود فى الصلاة فى جميع الأماكن الدينية التى تعتبر مقدسات يهودية". لذلك فإن نيتانياهو ينوى طرح موضوع صلاة اليهود فى المسجد الأقصى فى مفاوضات الحل النهائى مع السلطة الفلسطينية. وكانت محكمة العدل العليا الإسرائيلية قد سمحت لمجموعات من اليهود بالدخول إلى المسجد الأقصى بغرض الزيارة ، كما سمحت الشرطة الإسرائيلية لاحتفالات اليهود بالصلاة داخل المدرسة التتكرية قرب باب السلسلة ، إلا أنهم انتقلوا فيما بعد إلى سطح المدرسة ، وهو المكان المرجح لإقامة المركز الدينى والسياحى المقترح. وهناك مدارس دينية عديدة فى بلدة القدس القديمة ، وبالذات فى حي باب الواد ، تقوم على تعليم يهود متطرفين التلمود وتجهزهم لبناء الهيكل المزعوم. وقد شهدت هذه المدارس خلال الأشهر الأخيرة رواجاً كبيراً ، إذ التحق بها عشرات الآلاف من اليهود الأورثوذكس ، الذين تنظم لهم محاضرات بواسطة (معهد الهيكل) فى (الاد) لتعريفهم بأن المسجد الأقصى مقام على أنقاض الهيكل الذى ينبغى استعادته فى يوم قريب.

وعلى الصعيد ذاته ، فقد أنهت سلطة الآثار الإسرائيلية مؤخراً ترتيب أحجار على شكل ساحة تطلها بعض الأقواس فى الجهة الجنوبية الغربية للمسجد الأقصى بدعوى أنها

ساحة كانت تتبع الهيكل المزعوم ، واستخدمت لهذا الغرض أحجاراً كبيرة جداً تتراوح أوزانها بين ٤٠-٥٠ طناً تم اقتلاعها من ساحات الجهة الجنوبية الغربية للمسجد ، للإظهار وكأنه اكتشاف أثري ، وأن الساحة كانت موجودة بالفعل. وقد تم إظهار الساحة وكأنها مرتبطة بأحد الأحجار الضخمة في حائط المسجد الأقصى ، وتدعى (شركة تطوير القدس) الإسرائيلية بأن هذه الساحة كانت إحدى أربع بوابات تؤدي إلى الهيكل المزعوم . وكانت إسرائيل قد أعلنت مؤخراً عن نيتها لترميم الحائط بدعوى أنه آيل للسقوط ، إلا أن الأوقاف الإسلامية رفضت تدخل إسرائيل في الترميم ، ويعتقد بأن إسرائيل أرادت تزييف الحائط وكأنه فعلاً أحد جدران الهيكل .. وهكذا يتحقق الطرح السياسي الذي لم يخفيه المستشار السياسي لنيتانياهو (جورى جولد) ، الذي ذكر في دراسة منشورة له عن القدس في مركز جافى للدراسات الإستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب ، والذي يقول فيه "إن المدينة المقدسة أصبحت مركزاً للتطلعات القومية والدينية لليهود لإنشاء (بيت هاميكاديس) - أى الهيكل - على جبل مورياه" .

والغريب في هذا الأمر ما هو معروف من أن تعاليم الديانة اليهودية تعتبر أن المقابر والمدافن أماكن غير طاهرة ، ومن الممنوع على طبقة رجال الدين اليهودى دخولها ، ولكن الذى حدث فجأة هو أن هذه الأماكن أصبحت لها هيبتها وقديسيتها عند حاخامات إسرائيل ، بل ألحقت بها قاعات للصلوات والدراسة ، مثل مقبرة يوسف فى نابلس ، وكهف البطارقة فى الخليل ، ومقبرة راشيل فى بيت لحم ، كما أن حائط المبكى نفسه هو فى حد ذاته مجرد أثر لأحد الجدران الخارجية لمعبد (هيروود) - هذا مع افتراض صحة زعم اليهود أنفسهم - وفى هذه الأماكن وحولها يحاول الإسرائيليون تنظيم شعائر وأدعية ، وما ذلك إلا لمجرد اغتصابها من أصحابها العرب المسلمين ، حتى وإن خالف ذلك تعاليم ديانتهم. ويتضح التناقض الصارخ فى مواقف الحكومة الإسرائيلية ، عندما نقارن موقفها بالنسبة للقدس مع موقفها بالنسبة للخليل ، فبينما تطالب باسم الأغلبية اليهودية بعدم تقسيم القدس ، وإبقائها مدينة موحدة تخضع للسيادة الإسرائيلية رغم وجود شعبين فيها أحدهما عربى والآخر إسرائيلي ، نجدها على العكس من ذلك تطالب بتقسيم الخليل إلى قسمين وذلك من أجل ٤٠٠ يهودى فى مقابل ١٢٠ ألف عربى ، وما زال نيتانياهو يرفض باستمرار التفاوض حول القدس وتقسيمها مدعياً أنه يحتاج إلى مزيد من الوقت لدراسة

مسألة تقسيمها ، وهو فى هذا يبدو أنه لا يفكر فى الانسحاب من الأحياء الخاصة بالعرب فى القدس ، ولكنه يخطط عن عملية ضخمة ومفاجئة يغزو بها القدس بحشود من اليهود المستوطنين تساوى فى ضخامتها وأهميتها عملية إنزال الحلفاء فى نورماندى عام ١٩٤٤ !! .

وإذا ما أردنا أن ندرس عملية افتتاح النفق فى إطار أسلوب نيتانياهو فى إثارة وإدارة الأزمات ، فسوف نجد أنه يأتى فى إطار أسلوب معروف بإطلاق بالونات الاختبار لاستكشاف ردود الأفعال العربية والدولية ، وذلك للتحسب لها جيداً عندما يتخذ خطوة مماثلة أو أكبر وأخطر منها ، مثل الإقدام على هدم المسجد الأقصى وإقامة الهيكل مكانه . حيث أدرك نيتانياهو فى ضوء ردود الفعل التى أعقبت افتتاحه للنفق ، أن ردود الفعل لن تتجاوز مظاهرات تقوم بها عدة آلاف من الفلسطينيين المسلحين بالحجارة ، تقوم الشرطة الإسرائيلية بالرد عليهم بعنف ، مما يودى إلى تفريقهم وإنهاء فعالياتهم خلال بضعة أيام ، مع حملة من الإدانات والاستنكارات والشجب فى الدول العربية والإسلامية ومجلس الأمن ، ثم دعوة لقمة فى واشنطن ، مع بعض العتاب واللوم من الجانب الأمريكى يقابل بإصرار إسرائيلى ، وينتهى الأمر إلى عقد مفاوضات بدعوى المحافظة على السلام ، وحتى مع سقوط بضعة مئات أو آلاف من الضحايا الفلسطينيين ، وبضع عشرات من الإسرائيليين ، فإن المقابل الذى ستحصل عليه إسرائيل بتحقيق هدفها سيكون - فى ميزان المكاسب والخسائر - فى صالح إسرائيل . ثم تبدأ مرحلة أخرى جديدة من السلام المبنى على معادلة إسرائيل التى تملك الأرض بقوة الاحتلال ، هى التى ستقدم السلام للمقيمين العرب بالنقسيط المريح والممل . هذا هو مغزى افتتاح نيتانياهو للنفق فى هذا الوقت بالذات .

وحقيقة الأمر فى هذه التجربة ، أن النفق الحقيقى هو نفق التنازلات المجانية الذى وضعنا أنفسنا فيه ، فمما لاشك فيه أن نجاح الإسرائيليين فى تقسيم الحرم الإبراهيمى بين المسلمين واليهود ، وتحويل جزء منه إلى كنيس يهودى ، وهو ما يعد سابقة خطيرة لم يشهد التاريخ لها مثيلاً ، وتحدياً سافراً لمشاعر المسلمين فى كل العالم ، وانتهاكاً صارخاً لكل القرارات الدولية التى تمنع إسرائيل من التعدى على المقدسات الإسلامية فى فلسطين أو تغيير هويتها أو طمسها .. نقول لقد شجع السكوت ، على جريمة تقسيم الحرم

الإبراهيمي ، الإسرائيليين ، وأعطاهم دافعاً قوياً لمحاولة تطبيق نفس المبدأ على المسجد الأقصى وقبة الصخرة ، وأغرامهم على افتتاح النفق تحدياً لمشاعر المسلمين واختباراً لردود أفعالهم التي جاءت للأسف سلبية على طول الخط. فلقد توسمنا وظننا العدل في الإدارة الأمريكية فلجاناً إليها ، رغم إدراكنا جيداً أنها مرتهنة أمس واليوم وغداً للوبي الصهيوني. لذلك كان من الطبيعي أن تعيد المعطيات التي وفرتها عملية افتتاح النفق وقمة واشنطن ومفاوضات الخليل ، أن تعيد الصراع إلى المربع رقم واحد .

ولقد ظهر جلياً للدول العربية أن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شيمون بيريز ، والذي حفر النفق في عهده دون إعلان عن ذلك ، كان أشد مكرراً وخبثاً ودهاءاً من خلفه المتغطرس نيتانياهو ، لذلك لم يكن غريباً أن نجد بيريز أخيراً يصرخ بأعلى صوته مندداً بسياسة نيتانياهو ، لأنه أفسل سياسته التي كانت تستهدف تحقيق جميع الأهداف الإسرائيلية بهدوء دون صخب حتى تتجنب إسرائيل ردود الأفعال العنيفة ، وتخرس مسيرة التطبيع والمكاسب الاقتصادية والسياسية التي كانت على وشك أن تجنيها من الدول العربية في نهاية فترة حكم حزب العمل. هذا إلى جانب ما سببته سياسة نيتانياهو من توحيد صف العرب إلى حد ما. والتأمل في كلام بيريز يجده اعترافاً منه بأنه هو الذي نجح في تفريق العرب ودق الإسفين بينهم ، وأسقى العرب من العسل المسموم كؤوساً ، وهو الذي صال وجال في بلادنا يتحدث عن السلام ويعطى تصريحات متناقضة ومتضاربة ، حتى ظن البعض أنه مصاب بانفصام في الشخصية ، في حين أنها كانت سياسة مرسومة جيداً ومحسوبة مداها ، ومعروفاً صداها ، ومرصودة نتائجها ، وفي المقابل كنا نحن من السذاجة بحيث صدقناه ، وأخذنا كلامه على عواهنه دون تحليل أو تقييم ، حتى وصل بنا الأمر إلى تأييده في حملته الانتخابية باعتباره رجل السلام ، ونسينا ما اقترفته يده من مذابح في حق شعب لبنان قبل الانتخابات الإسرائيلية بأيام .

ولقد تكرر نفس الموقف من جانبنا مع نيتانياهو ، الذي ما أن نجح في الانتخابات حتى أعلن "لاءاته" المشهورة ، وتهديداته المكشوفة ، وعندما استشرعنا الخطر عقدنا قمة القاهرة في يونيو ، والتي جاءت قراراتها متواضعة تعكس حقيقة ضعف الموقف العربي ، ولا تريد عن إعلان التمسك بعملية السلام التي حكم عليها نيتانياهو بالموت فور توليه السلطة في إسرائيل ، فسخر نيتانياهو من هذه القرارات ، وزعم أنها في النهاية ستسكن

أحد أدراج الجامعة العربية بعد أن تأخذ دورتها في التنقل بين اللجان ، واستمر في نهجه العدائى ، وقام بزيارة الولايات المتحدة ، وعاد يهدد بأن علاقته بها لم تمكن أحداً من العرب على أن يدق بينه وبينها إسفيناً. ولكى يخفف من غلواء تصريحاته قام بزيارة القاهرة وأعلن تمسكه بعملية السلام ، وانخدع البعض منا ظاناً أنه بدأ يتراجع فى سياسته، وطالبوا بإعطائه فسحة من الوقت لكى يتمكن من تقدير موقفه فى ضوء معطيات الموقف الذى واجهه ، ولكن سرعان ما تبين لنا مدى الخديعة التى وقعنا فيها عندما كشف نيتانياهو عن وجهه الحقيقى أخيراً ، وقام بتصعيد الموقف وتوسيره ليس فقط مع الفلسطينيين فى المناطق المحتلة ، بل وعلى باقى الجهات فى وقت واحد ، سواء فى لبنان عندما استخدم سياسة قصف قرى الجنوب مهدداً بتوسيع عملياته العسكرية خارج الشريط الأمنى وأن تطول القوات السورية فى لبنان ، كما حشد قواته على حدود سوريا، وأدار حرباً كلامية ضد مصر ، ووصل التبعج مداه عندما افتتح النفق وأصر على استمرار بقائه مفتوحاً ، ورفضاً الانسحاب من الخليل ولازال حتى اليوم. وللأسف لازلتا حتى اليوم نحاول خداع أنفسنا ظانين أنه من الممكن لهذا الرجل أن يتراجع عن سياسته الهتلرية دون ضغوط عربية ودولية فعالة ، وأن هناك أملاً فى أن نقيم مع إسرائيل سلاماً فى ظله أو فى ظل غيره من زعماء إسرائيل .

استراتيجية المواجهة

إن ما تتعرض له القدس اليوم من محنة ، ما هو إلا امتحان للأمة العربية والإسلامية لوقت قصير لا يساوى شيئاً فى عمر الزمن. وإذا كانت الصورة محببة للوهلة الأولى ، وحافلة بعناصر اليأس والقنوط ، فإننا رغم ذلك نؤكد على أن القدس اغتصبتها جيوش الصليبيين طيلة مائة عام ، ثم أعادها صلاح الدين على رأس جيوش عربية موحدة إلى أصحابها الشرعيين ، لذلك فإن الاغتصاب الثانى على يد الإسرائيليين منذ ١٩٤٨ وحتى اليوم والذى رغم شراسته لم يتجاوز خمسين عاماً ، يجب ألا يثبينا عن الاعتقاد الجازم بأنه ما من شك له نهاية ، وأن الأمة العربية التى أنجبت صلاح الدين بطل حطين ، وقطر بطل عين جالوت الذى ألحق أول هزيمة بالتتار ، لقدرة على أن تتجب أمثالهم ليحققوا أملها فى استعادة القدس من المغتصبين اليهود. إن هذا الأمل ينبغى

ألا يفتر ، بل يجب أن يكون يقيناً في نفوسنا ، يعتمد على إرادة حديدية قادرة على ترجمته إلى أفعال على أرض الواقع ، تسعى الأمة العربية لتحقيقها عبر عدة إستراتيجيات متكاملة هذا مع الوضع في الاعتبار أن هناك ثلاثة أنواع من الإستراتيجيات الهامة :

أ- إستراتيجية وقائية

تهدف إلى منع إسرائيل من استثمار إجراءاتها ومحاولة إضعافها شرعية على احتلال المدينة ، من خلال المحافظة على استمرار القوة الدافعة للقرارات الدولية ضد إسرائيل بشأن عدم تغيير وضع القدس وبأنها مدينة تحت الاحتلال وجزء من الأراضي العربية التي استولت عليها إسرائيل عام ١٩٦٧م ، وفي نفس الوقت الضغط على الدول الصديقة للالتزام بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن القدس ، والسعي لدعم العرب المقيمين بالمدينة بطرق مباشرة وغير مباشرة .

ب- إستراتيجية دفاعية

تهدف إلى الدفاع عن هوية مدينة القدس العربية والإسلامية ، من خلال حملات إعلامية دولية لإظهار الصلف الإسرائيلي ، وامتناعها عن الإدعان للإرادة الدولية ، ومخالفتها الدائمة لها. في ذات الوقت الذي ينبغي فيه السعي لإحياء التراث الإسلامي بالمدينة ، واعتبار يوم ٣٠ يوليو - الذي صدر فيه قرار الأمم المتحدة الخاص بالقدس - يوم القدس ، يُحتفل به عربياً وإسلامياً على المستوى العالمي ، لتستمر قضية القدس حاضرة في أذهان شعوب العالم جميعاً ، باعتبارها مدينة مقدسة في عقائد هذه الشعوب .

ج- إستراتيجية تعرضية

تستهدف العمل لاستعادة مدينة القدس ، وتعتمد على عدة محاور للعمل تشمل وضع مشروع متكامل للتفاوض حول الوضع النهائي ، مع ضرورة الحصول على إجماع عربي وإسلامي حوله ، مع السعي للحصول أيضاً على المساندة والتأييد الدولي له ، وبيني على حرية العقيدة وحرية الإقامة والأمن والاستقرار لكل المقيمين بها في ظل سيادة فلسطينية

على المدينة. كذلك مقاومة أعمال الحفريات التى تقوم بها إسرائيل حالياً فى المناطق الإسلامية والعربية بالمدينة باستخدام كافة الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية المتيسرة ، وإيقاف عمليات الاستيطان . أما المحور الثانى للعمل ، ويتم اللجوء إليه فى حالة رفض إسرائيل لكل الجهود السياسية التى تبذل من أجل رفع يدها عن القدس ، ويتمثل هذا المحور فى إحياء الانتفاضة الفلسطينية بصورة شاملة ومنهجية، تدعمها الدول العربية بكل احتياجاتها المادية لكى تبقى مشتعلة لأطول فترة ممكنة ، شاملة كل الأراضى المحتلة، حتى تخضع إسرائيل للمطالب العربية ، وتكون الدول العربية على استعداد لفتح باب التطوع للانضمام للانتفاضة .

ولقد أدرك نيتانياهو خطورة عودة الانتفاضة مرة أخرى إلى المناطق المحتلة ، وهو ما دفعه إلى قطع زيارته الأخيرة لألمانيا والعودة بسرعة إلى إسرائيل ، وإجرائه اتصالات فورية مع رؤساء أمريكا ومصر طالباً التوسط لوقف أعمال العنف ، ودافعه لذلك ليس الخوف من تفاقم الخسائر البشرية والاقتصادية التى تتكبدها إسرائيل بفعل المواجهة مع الفلسطينيين ، بقدر خوفه من انقسام المجتمع الإسرائيلى حول سياسته بين معارضين ومؤيدين ، والتى انعكست فى اندلاع المظاهرات من قِبل الجماعات المؤيدة للسلام وبلغ حجمها ٥٠٠٠٠ إسرائيلي معارضين لسياسته ، خصوصاً وأن نتائج الانتخابات الأخيرة تؤكد هذا الانقسام ، حيث كان فوزه بنسبة ضئيلة لا تتعدى ١٪ ، وقد زادت نسبة الانقسام خلال الأشهر القليلة الماضية خصوصاً فى داخل المؤسسة العسكرية التى تعارض سياسته التى تتسم باتخاذ قرارات عفوية دون استشارة وإخطار رئاسة الأركان العامة ، كما حدث فى مسألة النفق ، وقراره بتشكيل مجلس أمن قومى. كما تلقى سياسته معارضة شديدة من جانب الاقتصاديين ورجال الأعمال بسبب الانتكاسة التى يواجهها الاقتصاد الإسرائيلى بسبب ما أصاب عملية السلام من جمود ، فقد أدى هذا الجمود إلى عرقلة تنفيذ سياسة الخصخصة التى كان من المقرر أن تجنى مليار دولار خلال عام ١٩٩٦ ، إلا أن هذا العام قارب على نهايته ولم تُنجز سياسة الخصخصة سوى عُشر هذا المبلغ ، كما انخفض حجم التعامل فى البورصة بنسبة ٦٪ ، وبلغت خسائر قطاع السياحة ٨٠٠ مليون دولار ، بعد أن انخفضت السياحة بنسبة ٢٢٪ . وبدلاً من الشعار الذى كان يرفعه حزب العمل بأن عملية السلام ستقود إسرائيل لتصبح ياباناً أخرى

فى المنطقة ، أصبحت الهواجس فى عهد نيتانياهو توحى بأن إسرائيل تتجه إلى بوسنة أخرى فى الشرق الأوسط ، خصوصاً مع التهديد بانتقال الانتفاضة الفلسطينية إلى داخل المدن الإسرائيلية التى كثيراً ما عانت من الهجمات الانتحارية ، وكلها عوامل تهدد بالإطاحة بوزارة الليكود ، وهذا هو أخطر ما يخشاه نيتانياهو ويسعى لتجنبه. ومن ثم ينبغى أن يكون محور التحرك السياسى والإستراتيجى العربى فى المرحلة القادمة ، هو تصدير كل عوامل الانقسام والتفكك والتفكك إلى المجتمع الإسرائيلى بفئاته المختلفة ، بإشعار الشعب الإسرائيلى بالهوة السحيقة التى يقوده إليها نيتانياهو ، حيث لا أمن ولا سلام ولا استقرار ولا رفاهية ، بل حروب ودماء وأشلأ وخسائر مادية ومعنوية لا نهاية لها ، خصوصاً وأن إسرائيل بدأت تصاب بالثخمة ، وهنا ينبغى أن نتذكر قول نابايون "إن كل الإمبراطوريات الكبرى إنما تموت بالثخمة" ، هذا مع الوضع فى الاعتبار أن القدرة العربية على مقاومة نيتانياهو أكبر من قدرتهم على مقاومة بيريز المخادع والمناور الماهر .

وعلى الساحة السياسية ينبغى على الدول العربية ذات العلاقات مع إسرائيل - ونعنى بها مصر والأردن تحديداً - أن يقيدا إلى أدنى حد مجالات التعاون معها ، مع التهديد بقطع هذه العلاقات إذا لم توقف إسرائيل كل عمليات تهويد الأراضى الفلسطينية ، خصوصاً فى القدس ، وتنفذ قرارات مجلس الأمن بشأن المناطق المحتلة ، وأن توقف باقى الدول العربية التى كانت على وشك إقامة علاقات مع إسرائيل ، إجراءاتها فى هذا الشأن ، وذلك حتى يشعر الإسرائيليون بفداحة الخسارة الناجمة عن توقف عملية السلام بسبب سياسة حكومتهم. وفى رأينا أنه لا بديل عن ذلك ، بدءاً بمقاطعة حكومة نيتانياهو وعدم إجراء أية اتصالات معه ، لأنه ثبت من المفاوضات التى جرت معه حتى الآن أنه يستهدف إضاعة الوقت فقط ، وإبقاء آلية المفاوضات تعمل فقط دون إنجازات على أرض الواقع ، بمعنى المفاوضات من أجل المفاوضات. ومن ثم فإنه ينبغى تقوية فرصة زعمه أمام العالم بأن عملية السلام مستمرة ، وأنه حريص عليها ، وكشفه أمام العالم بأن العريضة الإسرائيلية ستفقد المنطقة إلى كارثة ، وبسببها ستكون المعادلة الصفرية هى فيصل الصراع فى الحاضر والمستقبل .

ولقد ثبت أن شعار (غزة أريحا أولاً) ، وإرجاء القدس إلى آخر مراحل التفاوض ، قد أتاح الفرصة للتوسع الإسرائيلي في القدس على النحو الذى أوضحناه آنفاً ، وخلق وضعاً لن يكون من السهل تغييره ، لذلك فإن المرحلة القادمة تتطلب تعديلاً جوهرياً فى الرؤية العربية لعملية السلام وفى الخطاب السياسى العربى . ففى مواجهة شعارات نيتانياهو (الأمن فى مقابل السلام) و (السلام عبر القوة) ينبغى أن يتغير المفهوم العربى من (الحرص على السلام) - وهو ما يكرره الزعماء العرب ليل نهار دون ملل - إلى (استعادة الحقوق العربية كاملة كشرط للسلام) . وإذا كان نيتانياهو ما برج يردد شعاره الممجوج (لا حديث ولا مفاوضات حول القدس) ، فإن الرد العربى على ذلك ينبغى أن يكون (استعادة القدس كاملة قبل أى أراض عربية) . إن ألتمسك بأقصى المطالب والحقوق العربية - وهى حقوق لا يجادل فيها محايد - دون تنازلات ، هو الذى سيجبر نيتانياهو على تقديم تنازلات ، أما قبول الدول العربية بالحد الأدنى من حقوقها ، فإنه سيفتح باب التنازلات إلى ما لانهاية. هذا مع ضرورة رفض أى حديث حول تدويل القدس ، حيث تعد هذه الفكرة بمثابة لغم خطير ، لأنها تعنى ضياع القدس من أيدينا إلى الأبد وبموافقة دولية موقفة ، وهو وضع أخطر بكثير من الإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس التى لا تحظى بأية موافقة دولية. فإذا كانت مقاومتنا لعملية التهويد اليوم ليست فى المستوى المطلوب ، فإنها من الممكن أن تتغير غداً ، أما استعادة حقوقنا فى القدس بعد تدويلها ، فسيكون أمراً شبه مستحيل . هذا مع ضرورة حفز الإدراك لدى نيتانياهو بأنه إذا كان قادراً اليوم على التصدى بقواته للانتفاضة الفلسطينية ، فإنه عندما تشتعل معركة القدس عربياً وإسلامياً ، لن يكون قادراً على تحدى إرادة ٢٥٠ مليون عربى ، وأكثر من مليار مسلم فى العالم ، وهذا الانطباع ينبغى ترسيخه ليس فقط لدى الإسرائيليين ، بل أيضاً لدى الأمريكيين أصحاب المصالح الحيوية فى العالم العربى ، والتى بالقطع ستكون مهددة إذا ما اشتعلت معركة القدس على الساحتين العربية والإسلامية. وأن كلا من إسرائيل والولايات المتحدة سترى تأججا رهيبا لنيران العنف بدلا من الأمل فى رؤية النور فى نهاية النفق الذى حفره نيتانياهو. والذى عليه أن يدرك أيضاً أن اللحم العربى لن يكون طرياً فى أى مواجهة قادمة كما يتصور ، وأنه لن يستطيع أبداً أن يجمع بين الأرض والسلام والأمن والعلاقات الطبيعية مع شعوب المنطقة والازدهار الاقتصادى الناتج عن

التعاون الإقليمي. خصوصاً وأن إرهابات بدأت تظهر توحى بتحويلات كثيرة فى طريقها للمنطقة ، من ذلك التحول الواضح فى الموقف الأوروبى الذى انعكس فى الزيارة الأخيرة التى قام بها الرئيس الفرنسى جاك شيراك للمنطقة ، وأدان فيها كل الممارسات والسياسات الإسرائيلية ، كذلك فى موقف تركيا ، والتى رغم توقيعها اتفاقية تعاون دفاعى مع إسرائيل ، ورغم انشغالها بالنمط الأوروبى ، فقد خرجت فيها مظاهرات حاشدة غاضبة تمزق الأعلام الإسرائيلية ، مدفوعة بالدفاع عن المقدسات الإسلامية فى خطوة تشكل هزة لمجمل العلاقات التركية - الإسرائيلية التى كانت إسرائيل والولايات المتحدة يعولان عليها للكثير فى صياغة الاستراتيجية الكونية الأمريكية حيال منطقة الشرق الأوسط. هذه التحولات فى موقف الدول ينبغى أن تستثمر جيداً بواسطة الدول العربية لزيادة الأجواء الدولية الضاغطة على إسرائيل ، وهو ما يتطلب أن تضع الدول العربية والإسلامية قضية القدس كأولوية على رأس جدول أعمال كل محادثات سياسية أو مفاوضات أو اجتماعات أو لقاءات ، سواء على المستوى الإقليمى أو الدولى ، وأن يكون منهج الحديث واحداً باعتبارها قضية مقدسة لكل العرب والمسلمين ، ولا مجال لحلول وسط بشأنها ، فنحن نريد كل القدس وليس القدس الشرقية فقط ، فهى ليست قضية فلسطينية ، بل قضية عربية وإسلامية ، ومن ثم فإن السيادة العربية ينبغى أن تكون كاملة عليها ، ولن نقبل أبداً بأن تكون قضية القدس دينية فقط ، نتحدد فى السماح لنا بأداء شعائرتنا الدينية فيها فى ظل السيادة الإسرائيلية ، بل هى قضية سياسية فى الأساس ، تتعلق بسيادة السلطة الفلسطينية عليها بعد أن تسحب إسرائيل كل وجود سياسى وعسكرى لها فيها ، طبقاً لقرارات مجلس الأمن .

أما على الصعيد الإعلامى والتربوى ، فالمطلوب أن يعيش كل عربى ومسلم قضية القدس ، وأن تكون دائماً حاضرة فى وجدانه ، وألا يُترك رجل الشارع نهياً لوسائل الإعلام الإسرائيلية والأجنبية ، والتى تعطى صورة مشوهة وغير صحيحة لما يجرى فى القدس ، وهذا لن يتحقق إلا إذا كرست وسائل الإعلام العربية والإسلامية قدراً مناسباً من ساعاتها وصفحاتها لشرح قضية القدس ، وشن الجماهير العربية معنوياً بها، وكانت درساً رئيساً فى المناهج المدرسية. وعلى الصعيد المادى ، ينبغى تقديم الدعم المالى للمؤسسات الفلسطينية التى تناضل بصعوبة من أجل البقاء فى وجه الحصار والرفض

الإسرائيليين ، خصوصاً وأن هذه المؤسسات ممنوعة من فرض الضرائب على الفلسطينيين في القدس ، حيث تقوم إسرائيل بتحصيلها. وأن توجه الأموال العربية بشكل رئيسي لحل مشكلة الإسكان لمساعدة أهالي القدس على البقاء فيها وعدم مغادرتها، ثم إلى دعم المدارس والمستشفيات والمؤسسات الاجتماعية التي تكاد تتوقف عن العمل ، خاصة وأن السلطات الإسرائيلية تمنع وصول الأموال من السلطات الفلسطينية والبنك الدولي والدول المانحة إلى المؤسسات الفلسطينية في القدس ، وهو ما يتطلب بالتالي أن يكون هناك اتصالات مستمرة بين هذه المؤسسات ونظائرها في الدول العربية والإسلامية .

وفي مواجهة الإجراءات الإسرائيلية لإغلاق المكاتب التابعة لبيت الشرق (أغلقت ثلاثة مكاتب حتى الآن) فإنه ينبغي استصدار قرار من مجلس الأمن بوقف هذه الإجراءات، وإذا كانت إسرائيل تضغط على الدول الأخرى لمنع قيام وفودها الرسمية بزيارة بيت الشرق في القدس ، فإنه ينبغي أن تواجه هذه الضغوط الإسرائيلية بإلغاء زيارة إسرائيل كلها ، كما فعل وفد الترويك الأوروبى عندما ضغطت عليه إسرائيل لمنعه من زيارة بيت الشرق في القدس ، فما كان منه إلا أن ألغى زيارته لإسرائيل. وهو ما يعنى أنه إذا أرادت إسرائيل أن تعزل عرب القدس ، فعلى العالم أن يعزل إسرائيل أيضاً.

أما على صعيد عرب القدس ، فإن مسؤولياتهم كبيرة ، حيث ينبغي مقاومة كل الضغوط الإسرائيلية لدفعهم بوسائل الترغيب والترهيب لترك المدينة ، والإصرار على البقاء فيها والتمسك بها ، ورفض التجنس بالجنسية الإسرائيلية مهما كانت المغريات ، والامتناع عن بيع أراضيهم مهما كان الثمن المقابل مرتفعاً ، والكشف عن شبكة سماسرة الأراضي الذين يعملون لحساب إسرائيل. هذا مع السعى لإبقاء الأوقاف الإسلامية بمسؤولياتها عن الأماكن الدينية ، إلى جانب استمرار عمل المحاكم الشرعية والمدارس ونظام التعليم والمستشفيات والجمعيات الاجتماعية والثقافية والتجارية تحت السيطرة الفلسطينية ، وذلك من أجل المحافظة على الطابع والهوية العربية للمدينة ، وهو ما يتطلب أيضاً استخدام كل الأساليب لجعل حياة المستوطنين في المستوطنات مستحيلة ، وهذا هو السبيل الوحيد لإيقاف عمليات الاستيطان في القدس .

وإذا كانت إسرائيل تسعى إلى جلب مستوطنين ومهاجرين يهود لشغل المستوطنات التي تقيمها في القدس ، فإن الرهان العربى فى المقابل ينبغى أن يكون على التفوق البشرى العربى ، فكما يقول البروفيسير الإسرائيلى (يوسف كلتسمان) فى صحيفة هاآرتس فى ٢١/٧/١٩٩٦ وطبقاً لما جاء فى كتابه الأخير (الانفجار السكانى ، تهويد أم أسطورة) أنه فى عام ٢٠٢٥ سيكون العرب فى فلسطين ٨ ملايين نسمة بينما اليهود ٦ مليون فقط ، وستكون هذه الأغلبية العربية هى التهديد الأخطر ليس فقط للأمن الإسرائيلى ، بل أيضاً للكيان الإسرائيلى ذاته ، ومع الوضع فى الاعتبار أن وتيرة النمو السكانى بين عرب فلسطين ٤٪ سنوياً وهى من أعلى معدلات النمو السكانى فى العالم، ومعنى ذلك أن عرب القدس من الممكن أن يصلوا فى عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ١٩٠ ألف بينما لن يتعدى عدد اليهود فيها فى أحسن الظروف هذا الرقم ، وعند ذلك ستكون قدرتهم على فرض إرادتهم من أجل المحافظة على حقوقهم أقوى من الآن ، خصوصاً إذا ما تحسنت الظروف السياسية فى البيئات المحلية والإقليمية والدولية لصالحهم ، كما تشير التوقعات المستقبلية .

وختاماً يمكن القول أنه من المؤكد أن القدس ستعود ، شأنها فى ذلك شأن العديد من الأراضي العربية المحتلة التى عادت ، وإسرائيل تعلم ذلك جيداً والدليل على ذلك أنها مازالت تضع العراقيل ضد هذه العودة التى تعلم يقيناً أنها واقعة ، وكلما زادت هذه العراقيل فهى تؤكد أن القدس عربية وتخشى عودتها ، ولكن يبقى الإيمان العربى والإسلامى بذلك ، وأن يسعى الجميع لتحقيقه .. حتى لا يطول الانتظار .